١٣

المصدر واسم المصدر بحث في الصيغة والأحكام النحوية

The Infinitive and The Name of The Infinitive. Research on The Form and Grammatical Provisions

م.د أنوار قتيبة يحيى

قسم هندسة الحاسوب/ كلية الهندسة / الجامعة العراقية

أ.م.د عبد الكريم شديد محمد

قسم اللغة العربية /كلية العلوم الاسلامية/جامعة بغداد

الملخص

تناولت المصادر النحوية والصرفية موضوعة المصدر واسم المصدر ضمن الابواب النحوية التي تناولت اقسام الكلام العربي ، وقد اختلفت مواقف اصحاب هذه المصادر من هذين المبحثين من حيث التعريف والمفهوم وخصائصهما الوظيفية في واقع الاستعمال اللغوي .

تناول البحث هذين المبحثين بالدراسة التحليلية واستقصاء اراء ومذاهب النحويين والصرفيين ومواقفهم منهما وتقويم ارائهم بالرجوع إلى واقع الاستعمال في القرآن الكريم والتراث العربي للوصول إلى الحدود الفاصلة بينهما ، ومن ثَمَّ رسم صورة حقيقية تعكس الواقع العملي بغض النظر عن صورة الذهنية التي رسمتها بعض المصادر المتقدمة .

الكلمات المفتاحية : المصدر ، اسم المصدر

Abstract

The origins of fundamentalism and morphology dealt with the objectivity of the infinitive and the noun of the infinitive within the grammatical chapters that dealt with the sections of Arabic speech. The reliance of those who had this meaning from the two parents studied differed in terms of definition, concept, and their functional characteristics in the linguistic reality.

The search for types of researchers arose through analytical study and narrative storytelling, the opinions and doctrines of grammarians and morphologists, their positions between them, and evaluating their opinions by referring to the reality of medicine in the Holy Qur'an and the Arab heritage to reach the boundaries separating them, then drawing a true picture of realistic respect regardless of the mental picture drawn by some advanced goals.

Keywords: source, source name

المقدمة

يُعد المصدر من المفاهيم النحوية التي يمكن أن يصطلح عليها بالنحو العام أو العالمي ويقصد به مجموعة الاحكام والقواعد التي تكاد توجد في أغلب اللغات المعروفة ، والمصدر بهذا ذو دلالة تجريدية مطلقة تعبر عنها اللغات بصيغٍ وانماط مختلفة من الاستعمال وذلك لما يمتازُ به من خصائصَ في دلالته الوظيفية عند الإستعمال ودلالته المعجمية .

وتأتي أهمية هذا البحث من كثرة اهتمام النحويين والصرفيين بدلالة المصدر ووجوه استعمالهِ وما يجمعُ بينه وبين ما سمي باسم المصدر من مواطن الإتفاقِ والإختلاف، ولذا جاء بحثنا هذا يتناول هذه المسائل على وفق منهجٍ استقرائي نقدي باستعراض ما ورد في المصادر النحوية والصرفية على اختلاف عصورها ومذاهبها النحوية ودراستها بمنهج نقدي على وفقِ المفهومات النحوية التي تتخذ من الدلالة الوظيفية اساساً للتقويم والحكم الصائب والوصول إلى فهمٍ سليمٍ للظاهرة من وجهتي النظر النحوية والصرفية .

والناظر في التراث العربي شعراً كان أو نثراً يجده زاخراً بالعديد من الالفاظ التي تعد من المصادر أو ما اسماه النحويون والصرفيون أسماء المصادر بمختلف دلالاتها ووجوه استعمالها ولذلك اولاها العلماء اهتماماً بارزاً في مصادر البحث اللغوي بصورة عامة بمختلف وجوه الدرس والإستعمال ، الأمر الذي يدعونا إلى أن نوجه النظر إليه بالدرس والتحليل .

التمهيد / الصيغة الصرفية والوظيفة الدلالية

تشمل الصيغ الصرفية نوعين من المشتقات هما المشتقات الوصفية والمشتقات غير الوصفية ، ولهذه المشتقات صيغ محددة اقرها الصرفيون وحددوا دلالتها الوظيفية ، أما النحويون فقد تناولوا هذه الصيغ من ناحية عملها وأحكامها النحوية .

ومن جانب آخر ثمة أنواع من الكلمات التي كثر النقاش حولها في وظيفتها النحوية ودلالتها لا تعد من المشتقات ، وهي المصدر واسم المصدر .

وتأتي أهمية هذا البحث من كثرة تناول المصادر النحوية والصرفية لمباحثهِ بدءًا من تعريف كل من المصدر واسم المصدر وبيان الفروق بينهما من حيث الدلالة وخصائص التعريف والتسمية ، وكذلك بيان اتفاقهما واختلافهما نحويًا من حيث عملهما ووجوه استعمالهما .

أما من حيث البنية فإن البحث سيتناول نقاط الاختلاف التي يتسم بها كُلٌّ منهما ، والتي تجعل التفرقة بينهما مقبولةً عند مختلف النحويين والتي تكاد تنحصر في نقطةٍ رئيسةٍ تتعلق ببنيةٍ اسم المصدر . فقد اتفق النحويون والصرفيون على أن المصدر يجب أن يحتوي على جميع حروف فعله وزيادة ، مثل كتب – كتابة ، درس – دراسة أو في الأقل يحوي حروف فعله بدون نقص مثل (اكل اكلاً) (أخذ أخذًا) (تكلم – تكليمًا – تكلمًا) .

أما اسم المصدر فإنه يحوي حروف فعله بنقص مثل (أنبت)التي مصدرها (إنباتٌ)، الا انها وردت احيانًا بصيغة (نبات) ولهذا عدها النحويون اسم مصدر ؛ لأنها تقل عن حروف فعلها وكذلك الفرق بين(تكليم وكلام) فالفعل (كلّم) مصدره حسب القياس الصرفي تكليمًا أو تكلمًا وهما يحويان جميع حروف الفعل ، ولكننا نجد صيغة كلام واردةً في بعض النصوص في مواقع المصدر على نحو ما سنرى في الصفحات اللاحقة ، وهي اسم مصدر عند النحويين والصرفيين؛ لأنها أقلّ من حروف فعلها ، ولهذا قال النحاة إن مكمن الفرق بين المصدر واسم المصدر أنهما يتساويان في الدلالة ويختلفان في عدد الحروف ؛ لأن إنبات ونبات لهما المعنى نفسه عند النحاة والصرفيين ولكنهما يختلفان في عدد الحروف ، وكذلك تكليم وكلام فهما يتفقان في الدلالة على الحدث وهو الكلام ولكنهما يختلفان من حيث البنية وهذا ما ورد في أغلب المصادر النحوية والصرفية.

ومن الجدير بالذكر أن النحويين قسموا الأبواب النحوية وأقسام الكلام على وفقِ مبدأين رئيسين هما دلالة اللفظ وخصائصه الشكلية ، فمن ذلك أنّهم عرّفوا الاسم بأنه مادلَّ على ذاتٍ وهذا هو جانب الدلالة ، وزادوا على ذلك بذكرِ خصائصهِ الشكلية التي يجمعها قول ابن مالك :

بالجرّ والتنوين والندا وأل ومسندٍ للإسم تميزٌ حصل [١]

أما الفعلُ فقد عرفوهُ بأنه ما دلَّ على حدثٍ مقترنٍ بالزمن ، وأما خصائصه الشكلية فقد عبّر عنها ابن مالك بالقول:

بتا فعلتَ وأتتْ ويا آفعلي ونون أقبِلنَّ فعلٌ ينجلي [٢]

وأما الحرف فقد عبروا عن دلالته بالقول :

ما دلَّ على معنى في غيرهِ ، أي أن دلالتَهُ مرتبطة بالاستعمال (٣) قال ابن مالك :

سواهما الحرفُ كهل وفي ولم .....[٤]

ويهدف بحثنا هذا إلى النظر إلى المصدر واسم المصدر من حيث المفهوم والإستعمال على وفقِ هذين الاساسين ، ولهذا اجمع النحويون على دلالة المصدر على أنه اسمٌ يدلُّ على الحدث المجرد من الزمن للتفرقة بينه وبين الفعل الذي يشترك معه في الدلالةِ على الحدث إلا أنه حدثٌ مقترنٌ بالزمن .

---

(١) شرح ابن عقيل ، بهاء الدين بن عقيل : ١٦/١

(٢) شرح ابن عقيل : ١/ ٢٢ .

(٣) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان : ٩٥ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٢٣/١ .

وزادوا على ذلك من الناحية الشكلية بجريانه على فعله باحتوائه على حروف فعله بزيادة احيانًا، ووضعوا لذلك أوزانًا صرفيةً على وفقِ تجرد الفعل وزيادته ، كما هو مفصلٌ في المصادر ، فهما يشتركان في الدلالة على الحدث غير المقترن بزمن لكنهما يختلفان من الناحية الشكلية إذ إن اسم المصدر يخلو من بعض حروف فعله لفظًا أو تقديرًا [١]

ومن عوامل الإتفاق والإختلاف بين المصدر واسم المصدر احوال عمل المصدر ، فالمصدر يعمل عمل فعله بصورةٍ عامةٍ ، أما اسم المصدر فان مواضع عملهِ محدودةٌ على وفقِ نوعه كما سنرى في مبحث عمل المصدر واسم المصدر .

المبحث الأول : (في المصطلح والمفهوم)

في المصطلح

رأينا أن اوائل النحويين استعملوا مصطلح اسم المصدر(٢) للدلالة عليه فقد ورد هذا المصطلح في كتاب سيبويه في قوله : " ومما جاء اسمًا للمصدر قول الشاعر النابغة :

إنّا اقَتَسَمنْا خُطّتينْا بَيْنَنَا فحملتُ برة ، واحتَملْتَ فَجارِ " (٣)

---

(١) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : المسألة ٢٨، ١/٢٣٥-٢٤٥، شرح ابن عقيل : ٢/ ٨١-٨٢ .

(٢) الكتاب ، سيبويه : ٣/٢٧٤

(٣) ديوانه : ٣٤، وقد ورد هذا البيت في مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب : ٤٦٤ ، والخصائص ، ابن جني : ٢/٢٩٨

ففَجارِ اسم مصدر معدول به عن الفجرة ، وقد تابعه المبرد في هذا التعريف في قوله :"وأما ما كان اسما لمصدر غير مأمور به فنحو قولهِ :

وذكرتُ من لَبَنِ المحَلَّقِ شرْبةً والخيلُ تعدو بالصعيدِ بَدادِ " (١)

فاسم المصدر هنا بَدادِ ، وبهذا التحديد لاسم المصدر على وزن فَعال يشيرون إلى النوع الثالث من أنواع اسم المصدر الذي عبروا عنه بإنه استُخدم علمًا على وزن فَعالِ اسوةً بقولهم فَجارِ .

وهذا النمط من اسم المصدر الجاري على صيغة فَعالِ هو أحد انماط اسم المصدر عند النحويين ، وثمة نمطان آخران منهُ عند بعض الصرفيين والنحويين وهو ما دعوهُ باسم المصدر العلم فقد ورد في شرح الأشموني قوله : " اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَمٍ ، نحو يَسَارِ ، وفَجارِ ، وبَرَّةُ ... وذي ميم مزيدةٍ لغير مُفاعلة كالمِضْرِب والمحْمدة .. وغير هذين " (٢)

ويقصد به اسم المصدر الذي اشرنا إليه وهو ما يعبرون عنه بما ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوه لفظًا أو تقديرًا .. على نحو ما ذكرناه .

وهذا النوع عبر عنه في بعض المصادر بإنه اسم العين المستعمل بمعنى المصدر مثل : الكفر والعطاء والعون وغيرها مما سنفصل القول عنه في مبحث عمل اسم المصدر (٣) وقد ذهب ناظر الجيش (٤) في كتابه (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفؤائد) في تقسيم اسم المصدر نفس ماذكرناه من أن اسم المصدر

---

(١) المقتضب ، المبرد : ٣/٣٧١

(٢) شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي ، بيروت : ٢/٣٣٦

(٣) شرح الرضي على الكافية ، للرضي الاستربادي : ٢/١٨٩

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفؤائد ، ناظر الجيش : ٤/١٨١٤

قد يكون علمًا أو اسماً مجردًا من الزيادات . وقد وردت الإشارة إليه في ما سبق من ذكرهم لبَرّةَ وفَجارِ وهو ما عبروا عنه بكونه علمًا على البر والفجور ومن البديهي أن دلالة هذا القسم على الحدث لا وجود لها وإنما دلالته على العَلَمية بالإستعمال وهي دلالةٌ خاليةٌ من معنى الحدث .

ويستفاد من قول المبّرد (ما كان اسما لمصدر غير مأمور به) إشارة إلى نوعٍ آخر من اسم المصدر هو ما كان اسم مصدر للأمر وهذا النوع هو الاقرب إلى المصدر ؛ لأن الأمر في حقيقته دالٌّ على حدثٍ مأمورٍ به . وتسمية اسم المصدر بهذه التسمية تدعونا إلى النظر في تركيبها ودلالتها ، فالمصطلح جاء على صيغة الاضافة باضافة كلمة (اسم) إلى كلمة (مصدر) وهذه الإضافة تدعونا إلى التأمل في دلالتها فهل هو اسمٌ للمصدر على ما تحوي به صيغة الإضافة مع اتحادهما في الدلالة فكيف يكون اسمًا له ، وما معنى الاسمية هنا ؟ ولو زدنا ما نعنيه ايضاحًا بالنظر إلى الفرق بين المصدر تكليم أو تكلّم واسم المصدر كلام على وفقِ ما تقتضيهِ التسمية لقلنا إن كلام اسمٌ للمصدر تكليم على ما تقتضيهِ هنا ونحن نعلم ان الاسم علامةٌ على المسمى وهنا الاسمُ والمسمى واحدٌ وهو الدلالة على الحدث .

وكذلك الامر في جعلهم (نبات) اسمًا للمصدر (إنباتٌ) ويجري عليه ما قلناه سلفًا ، وقد ذكروا أن (نبات) في قوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّاۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزۡقٗاۖ قَالَ يَٰمَرۡيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَاۖ قَالَتۡ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٣٧ ﴾ (سورة آل عمران من الآية :٣٧) مصدرٌ يدلُّ على الحدث فما الفرق بين (إنبات) التي هي مصدر (أنْبَتَ) على وفقِ قواعد الصرف ومرادفها في الدلالة عندهم (نبات) الامر الذي جعلهم يعدون (نبات) اسمًا للمصدر وليس مصدرًا مثلها [١] .

إن هذه التسمية (اسم المصدر) بهذه الدلالة لا تبدو مقبولةً لافتقار الإضافة هنا لدلالتها الوظيفية فهي لا تدلُّ هنا على التملك المجازي .

إن الامثلة والشواهد التي ذكرها النحويون في هذا الصدد تدعونا إلى القول إن ما سمي باسم المصدر هنا دالٌ على ذاتٍ مادية أو ذهنية فكلمة نبات في رأينا لا تدلُّ على الحدث وإنما تدلُّ على ما ينشأُ من حدث الانبات ، والنباتُ على وفقِ وجهة النظر هذه تدلُّ على ما يسمى بالنبات من شجرٍ أو ثمرٍ .

---

(١) ينظر : تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفؤائد ، ناظر الجيش : ١٨١٤/٤

في المفهوم

سبق أن ذكرنا أن النحويين اتفقوا على تعريف المصدر بأنه اسم دالٌ على الحدث المجرد من الزمن وبهذا يتفقُ المصدر مع الفعل في الدلالة على الحدث ويختلف عنه في افتقارِهِ للدلالة على الزمن فهو حدثٌ مطلقٌ مجردٌ من الدلالة على الزمن .

ولو تتبعنا مصادر النحو منذ اقدم المصادر لوجدناها تذكر دلالته على الحدث أساسًا للتفرقة بين الفعل والمصدر، وقد عبّر ابن مالك عن ذلك بالقول :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمْنٍ من أمِن [١]

وقد ورد مصطلح (المصدر) في المصادر النحوية المبكّرة ، فقد ورد في كتاب سيبويه في(بحث ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره) ، ومثّل لذلك بقولهم سقياً وَرعياً وقولهم : خيْبة ...وبؤساً ، وبُعْداً واستشهد لذلك بقول الشاعر :

ثمَّ قالوا : تُحِبُّها قلتُ : بَهْراً عدد النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ [٢]

ومن اوائل من عرّفوا المصدر ووضّحوا خصائصه ابن جني (٣٩٢هـ) ، فقد ذكر : "كل اسم دلَّ على حدث وزمان مجهول ، وهو وفعله من لفظ واحد ، والفعل مشتق من المصدر " [٣] يتضمن هذا التعريف الخصيصتين الاساسيتين للمصدر وهما جانب الدلالة ، وثانيتهما الجانب اللفظي فمن حيث الدلالة ذكر ابن جني أن المصدر اسمٌ يدلُّ على الحدث مجردًا من الزمن وبهذا فرّق بينه وبين الفعل الذي يشترك مع المصدر في الدلالة على الحدث إلا أنَّها دلالة مقيدة بالزمن على العكس من المصدر، أما الجانب اللفظي فقد ذكر ابن جني أن المصدر يحوي الفاظ فعله .

---

(١) شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : ١٦٩/٢ ، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ٤٦٧/١

(٢) الكتاب : ٣١١/١، وينظر : ديوان عمر بن ابي ربيعة : ٤٢٣

(٣) اللمع في العربية ، ابن جني : ٤٨ ، تحقيق : فائز فارس ،ط١، دار الامل للنشر والتوزيع الاردن ١٩٨٨ .

أما ابن هشام فقد ذكر في تعريف المصدر أنه : " الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل " [١] . وبهذا يتفق مع ابن جني في أصل دلالة المصدر على الحدث واتفاقه مع الفعل في الاشتقاق .

وقد اختلف النحويون في مسألة الأصل بين المصدر والفعل وهناك خلافٌ مشهورٌ بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة فالبصريون يرون أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه ، أما الكوفيون فإنهم يرون أن الفعل هو الأصل وأن المصدر مشتقٌ منه، وثمة رأيٌ ثالث يتوسط بين الرأيين يرى اصحابهُ أن المصدر أصل الفعل وأن المشتقات تشتق من الفعل [٢].

وحجة البصريين أن تسمية المصدر بهذا الاسم تدلُّ على أنه هو الأصل وهو مصدر الاشتقاق فضلاً عن كونهِ مطلقًا ، وأن الفعل مقيدٌ بالزمن ، وحجتهم المنطقية أن المطلق أصلٌ والمقيّد فرعٌ ، ولنا ملاحظةٌ على هذا فالاستناد إلى التسمية لا يمكن أن تُعد اساسًا وثيقًا للحكم على المصدر بأنه هو الأصل ذلك انها تسمية اصطلاحية من وضع النحويين انفسهم واستندوا إليها على أنها اسم لموضع الصدور ، وقد وجدنا بعض المصادر تصطلحُ على المصدر بمصطلح آخر هو الحدث أو الحدثان [٣]، وهذا الاصطلاح ينظرُ إلى دلالته المعجمية . كذلك القول في ما يخصُ الاستناد إلى الحجة المنطقية التي تفرق بين المصدر والفعل بالنظر إلى الأصل والفرع فإنها لا تصلحُ تمامًا في البحث اللغوي وهي تمثل وجهة نظر اصحاب المنهج العقلي في الدرس النحوي .

ولو كان لنا رأيٌ في هذه المسألة لقلنا إن الفعل سابقٌ للمصدر فالفعلُ واقعٌ منظور أما المصدر الدال على الحدث فهو تصورٌ عقليٌ مجرد ، ومن البديهي أن تقع التسمية على حدثٍ منظور لا على تصورٍ عقلي وبهذا نميل إلى الرأي القائل بأن الفعل هو الأصل [٤].

---

(١)شرح قطر الندى لابن هشام الانصاري : ٢٦ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط١٣، دار الفكر.

(٢) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات بن الانباري : ١/ ٢٣٥-٢٤٥

(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : ٨٧

(٤)ينظر : مسألة هذا الخلاف حول المصدر والفعل ، الانصاف في مسائل الخلاف : ١/ ٢٣٥ -٢٤٥ ، شرح الاشموني :٢٠٩/١

وفصّل ابن مالك تعريف المصدر بذكر مواضع استعماله ، فقال

" المصدر : اسم دالّ بالأصالةِ على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقةً أو مجازًا أو واقع على مفعول ، وقد سُمّي فعلاً وحَدَثًا وحِدْثانا ،وهو أصل الفعلِ لا فرعهُ خلافًا للكوفيين " (١) ويدل هذا التعريف على جملة خصائص للمصدر منها أصالته في الدلالةِ على الحدث الذي عبّر عنه بالقول (معنى قائم بفاعل أو صادرٌ عنه حقيقةً أو مجازًا) وهو بهذا يُعبرّ عن معنى الحدث الذي يصدرُ عن فاعل يقوم به ، وفي قولهِ (حقيقة أو مجازًا) يشير إلى أن الفاعل قد يكونُ فاعلاً حقيقيًا يقوم بالفعل مثل : جاء زيدٌ ،سافر خالدٌ ، أو يتصف به كقولنا مات زيدٌ أو اخضرّ الزرعُ ، وكذلك اشتمل التعريفُ على مصطلحات اخرى تُعبَّر عن المصدر مثل الحدث والحدثان ، والغريب أنه ذكر مصطلح الفعل للدلالة على المصدر، ولعل هذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن الراجح عندنا أن الفعل هو الأصل بحيث نستطيع أن نطلق مصطلح الفعل على المصدر نفسه .

ومن الخصائص اللفظية للمصدر أنه في تكوينه اللفظي يتضمّن جميع أحرف فعله ، إمّا لفظًا ، وذلك على نحوٍ : فَهِمَ / فهمًا وإما تقديرًا ، وذلك على نحو: خاصم /خصامًا فهنا (خصاماً) مصدرٌ وإن نقص منه الف فاعل وذلك ؛ لأنها في تقدير الثبوت ، وقد ذُكرت الكلمة في بعض المواقع خيصامًا ، فالياء منقلبة عن الف (٢) وعلى هذا تكون الالف ثابتةً تقديرًا . الا أن مما يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يتعرض إلى حالة التعويض عن المحذوفات كما في قولهم (عِدَة) مصدرًا للفعل وعد وقد حُذفت الواو منه وعُوّض عنها بالتاء فهي مصدرٌ وإن خلت من بعض حروف فعلها ، وكذلك الأمر في قولهم (ثِقةٌ)فهي مصدر الفعل وثِق وقد حُذفت فيه الواو وعُوّض عنها بالتاء .

أما اسم المصدر فاننا لم نجد له ذكرًا في المعجمات العربية بصورةٍ مستقلة ، ولكنهم أشاروا إليه بوضوح عند الحديث عن المصدر ودلالاته واستعمالاته ،إلا أنّ بعض النحويين القدماء ذكروه ليدلّ على ما دلّ عليه المصدر وهو الحدث المجرد ويجري عليه ما تجري من أحكام المصدر بصورة عامة ،

---

(١)تسهيل الفؤائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك : ٨٧ ، تحقيق محمد كامل بركات الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ م.

(٢) ينظر : الصرف الكافي ، ايمن أمين عبد الغني : ١٤٥-١٦٣

الا ماجرى على بعض اسماء المصدر من الاعلام من البناء أو المنع من الصرف مثل برّة غير مصروفٍ بمعنى المبرة ، وفجارِ مبنيًا على الكسر بمعنى الفجور.

وقد سبق أن ذكرنا أنّ سيبويه [١] أولَّ من استعمل مصطلح اسم المصدر صراحة وذكر له شاهدين شعريين .

وقد عرّف صاحب التسهيل اسم المصدر بقوله : " هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه من بعض ما في فعله دون تعويض " (٢) .

بعد ما عرضنا من مباحث المصدر واسم المصدر من حيث المصطلح والمفهوم يتضح لنا ان اسم المصدر الذي يصدق عليه المفهوم هو ما كان للأمر ، وان اساس التفرقة بينهما لفظيٌّ يتمثل في خلو اسم المصدر من بعض حروف فعلهِ وهذا ما تم تأكيده وقد تكرر الكلام عنه في مختلف المصادر النحوية والصرفية على ما نحو ما نفصلّه في موضع الحديث عنه في المبحث الثاني الذي يتناول البنية اللفظية للمصدر واسم المصدر بالبحث .

---

(١) ينظر صفحة : ٦

(٢) شرح الفية ابن مالك ، أحمد بن عمر الحازمي : ٧٨/٣

المبحث الثاني / البنية اللفظية للمصدر واسم المصدر

ذكر بدر الدين بن فرحون في كتابه (العُدّة في إعراب العُمْدة) : "أن الفرق بين المصدر واسم المصدر مُشكل ، قلَّ من يعرف الفرق بينهما قال بعضهم الفرق ان المصدر ك (الإعطاء) مثلاً موضوعٌ للحدث المعين وهو دفعُ الشئ إلى غيره والعطاء مثلاً موضوعٌ لحروف الحدث المعين أعني للهمزة والطاء والالف والهمزة الدالة على الدفع . وعلى هذا فقس " (١) .

ونستنتج من هذا النص أن الفرق بين المصدر واسم المصدر عنده ينحصرُ في الدلالة فيجعل المصدر دالاً على الحدث أما اسم المصدر فدلالته على لفظ المصدر ، ونستفيد منه ان الخلاف بينهما لفظيٌّ في جانبٍ من جوانبه ، وقد عبّر الاشموني في شرحه لالفية ابن مالك بقوله إنّ الخلاف بينهما يكمن في أنّ اسم المصدر يخلو " لفظًا وتقديرًا دون عوض من بعض ما في فعله " (٢)

وذكر الاشموني أن ابن مالك فَصّل الحديث عن الفرق بينهما في التسهيل فذكر ان (قتال) لا يُعد اسم مصدر وإنّ خلا من بعض ما في فعله ، لأن خلوه هذا لفظيٌّ ظاهري فأصلُ (قِتالاً) قِيتالاً وقد نُطق بها في بعض الشواهد فقالوا قاتل قيتالاً ، وضارب ضيرابًا ، أي أن الف قاتل قلبت ياءً لانكسار ما قبلها .

ومقتضى نص الأشموني أن كلمة (عِدة) ليست اسم مصدرٍ أيضًا مع أنها خلت من واو الفعل (وعد) ذلك ان التاء عوضٌ عن تلك الواو فهي هنا مصدرٌ وليست اسم مصدر لأنها خالفته لفظًا وتقديرًا (٣) .

---

(١) العدة في إعراب العُمدة ، ابن فرحون : ١٨٠/٣ ، وينظر : شرح شذور الذهب ، لابن هشام : ٤٩٢ ، ٥٢٦ ، امالي ابن الشجري : ٣٩٤/٢ ، أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : ١٨٢/٢ و ١٧٠/٣و١٧٤ ، وشرح الأشموني على الألفية ابن مالك : ٢٠٤/٢

(٢) ينظر : شرح الأشموني على الألفية : ٢٠٤/٢

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢٠٤/٢

وهذا يحدد لنا الفاصل بين المصدر واسم المصدر وهو فاصلٌ لفظي أما من حيث الدلالة فهما مشتركان بصورة عامة في الدلالة على الحدث .

وقد اجمع النحويون والصرفيون على أن هذا الخلاف اللفظي هو أساس التفرقة بينهما فمن ذلك ما ذكره الفارضي في شرح الفية ابن مالك بأن الفرق بين المصدر واسم المصدر : " ان الأول اسم الحدث الجاري على أحرف فعله يعني يكون فيه أحرف فعله نحو (ضربت ضربًا) (تدحرج تدحرجًا) فخرج نحو (اغتسل غسلاً) ف(غسلاً) اسم مصدر وكذا (أعطى عطاء) ؛ لأنه لم يستوعب أحرف فعله [١]، أي أنه نقص من حروف فعله ولم يُصغ على وفقِ القواعد المتفق عليها في صياغة المصادر ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن القيم في كتابهِ (بدائع الفوائد) فقد ذكر " أن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه ، كالإفعال من أفعل ، والتفعيل من فَعّل والإنفعال من انفَعل والتفعُّل من تفعّل ، وأما السلام والكلام فليسا بجاريين على فعليهما ولو جريا عليه ، لقيل تسليم وتكليم " [٢] ؛ لأن فعليهما سَلَّمَ وكَلَّمَ .

وخلاصة الفرق بين المصدر واسم المصدر من الناحية اللفظية قائمةٌ في الاساس على خلو اسم المصدر من بعض حروف فعله اما من ناحية الدلالة فإن الغالب عليهما الاتحاد في الدلالة على الحدث ، على نحو ما ورد في المصادر النحوية والصرفية ، وسوف نتناول في البحث وجهة نظرنا في هذه المسألة .

---

(١) ١٧٨/٢

(٢) بدائع الفوائد ، ابن القيمّ : ٦٠٦/١ ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفوائد ، وله أيضًا طريق الهجرتين وباب السعادتين : ٧٢٨/٢ ، وينظر : امالي ابن الحاجب ، ابن الحاجب : ٨٥٠/٢ ، وإرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك ، برهان الدين ابن القيمّ : ٣٥٣/١ ، وينظر : من المصادر الحديثة : الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الافغاني : ١٨٦ ، إعراب القرآن وبيانه ، محيي الدين درويش : ٣٤١/٥

المبحث الثالث / الاحكام النحوية لعمل المصدر واسم المصدر

أجمعت المصادر النحوية على إعمال المصدرعمل فعله أي أن عمله مرتبطٌ بعمل فعله فإذا كان فعله متعديًا عمل المصدر على نصب مفعوله مثال ذلك الفعل ضَرَب ففي قولنا ضرب زيدٌ عمرًا نصب الفعل عمرًا مفعولاً به ، وقياسًا على هذا يصح أن نقول عجبتُ من ضربِ زيدٍ عمرًا ففي هذا االمثال نصب المصدر مفعوله عمرًا قياسًا على فعلهِ وإذا كان الفعل لازمًا فلا مفعول له مثل جلس زيدٌ ففي قولنا جلوس زيدٍ نكتفي بالفاعل ولا منصوب للمصدر لأن فعله لازمٌ وهذا معنى قولهم إن المصدر يعمل عمل فعله [١] .

وقد ذكر ابن مالك أنواع المصدر العاملِ عمل فعله في قولنا :

" بِفِعْلِهِ المصْدرَ ألحِقْ في العملِ مضافًا أو مجردًا أو مع أل

إنْ كان فِعْلٌ مَعَ (أنْ) أو (ما) يَحُل محلهُ ،ولاسم مصدرٍ عَملْ"[٢]

وهذا النص يُوضح لنا أنواع المصدر العامل عمل فعلهِ وأحوال عمله فأنواع المصدر العامل هو المصدر المضاف مثل (عجبتُ من ضربكَ زيدًا .. أو المجرد من الإضافة وهو المنون مثل (عجبتُ من ضربٍ زيدًا) ، أو المحلى بالالف واللام مثل (عجبت من الضَّربِ زيدًا) ، وهذا النوع أقل حالات عمل المصدر وورودًا [٣].

وقد أشار ابن مالك في ختام بيتيه إلى عمل اسم المصدر وبهذا يكون ابن مالك من النحويين الذينَ يذهبون إلى عمل اسم المصدر وهو موضعٌ فيه خلاف فالمنقول عن البصريين أنهم لا يوافقون على عمل اسم المصدر ولاسيما ما كان عَلمًا مثل (يسار وفجارِ وبَرَّة) ، ونقل الأشموني أن هذا

(١) ينظر : اوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري :٢٠١/٣-٢٠٣ ، وشرح الأشموني على الفية ابن مالك: ١٩٨/٢ ، وجامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني : ٢٧٦/٣

(٢) شرح ابن عقيل : ٩٣/٣

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ٩٤/٣

المنع متفق عليه بين النحويين [١] .

اما ما ذكره الأشموني في موضع سابق [٢] بقوله " ...وغير هذين ..." فانه يقصد به اسم العين المستعمل استعمال المصدر، فقد اجازه الكوفيون والبغدايون وذكروا له شواهد من الشعر وفصيح الكلام ، فمن الشعر قول الشاعر [٣] :

أَكُفْرًا بعد رَدِّ الموت عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِك المائَةَ الرّتاعَا

فقد نصب المائة باسم المصدر عطاء وكذلك قوله [٤] :

بِعْشَرتِك الكِرَامَ تُعُّد مِنْهُمْ فَلاَ تَرَين لغَيْرِهِمُ الْوَفاءَ

فقد نصب الكرام باسم المصدر عِشْرة .

وكذلك اسم المصدر كلام الوارد في بيت الشاعر [٥] :

قالوا : كلامك هِنْدًا وهي مُصْغِيَةٌ يَشْفيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذاك لوْ كانا

فهند منصوبةٌ باسم المصدر كلام .

وقول حسان بن ثابت [٦] :

لأنَّ ثوابَ اللهِ كلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانًا مِنَ الفِرْدوس فيها يُخَلَّدُ

فكلَّ منصوبةٌ باسم المصدر ثوابَ ، ويمكن أن نزيد على ذلك ان (جناناً) منصوبةٌ أيضاً باسم المصدر نفسه مفعولاً ثانياً وان اسم المصدر هنا عمل عمل فعله الذي ينصب مفعولين وهو الفعل (اثاب) .

---

(١) ينظر : شرح الاشموني : ٣٣٦/٢ ، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ابو حيان الاندلسي : ٩٨/١١.

(٢) تنظر صفحة ٧ من هذا البحث .

(٣) الشاعر عمرو بن شبيم وهو القطامي التغلبي ، ديوانه : ٢٦٥

(٤) بلا نسبة شرح التسهيل : ٣/ ١٢٣، والتذييل والتكميل ابو حيان الاندلسي :١٠٠/١١، في المقاصد النحوية ، محمود بن أحمد العيني : ٥٢٧/٣ و ٣٣٦/٢ ، هكذا وردت الوفاء في شرح الاشموني الشاهد ٦٨٥ ، وهو في غير المصادر (ألُوفا) من الالفة وهو المناسب في سياق الكلام ، ينظر : شرح ابن عقيل : ٨٣/٢.

(٥) بلا نسبة في شرح الاشموني : ٣٣٦/٢ ، شرح شذور الذهب ٣٤ .

(٦) ديوانه : ١٥ ، ط١، المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٧هـ

اما شواهد عمل اسم المصدر النثرية فمنها قول عائشة رضي الله عنها : (مِنْ قُبلةِ الرجُل زَوْجَتَهُ الوُضُوءُ) [١] فاسم المصدر قُبلة نصب مفعولاً به هو زَوْجَتهُ . ومن شواهد اسم المصدر النثرية أيضًا قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٢٧ ﴾{ البقرة من الآية : ٢٧ } فقد وردت في هذه الآية كلمة (ميثاق) وهي كما يظهر من صياغتها اسم مصدر ميمي وقد ذكرنا ان هذا النوع لا يعمل باتفاق النحويين وهذا ما ورد في سياق الآية الكريمة [٢] هذا ما يتعلق بعمل اسم المصدر اجمالاً وبيان المتفق عليه منه الا ان بعض النحويين خالفوا جمهورهم فقد نُقِل عن الصيمري أن اعمال اسم المصدر شاذ [٣] .

ويبدو أن الناظم (ابن مالك) من الذين يذهبون إلى أنَّ عمل اسم المصدر قليلٌ [٤] فقد ذكر في خاتمة بيته القول :

" إنْ كان فِعْلٌ مع (أنْ) أو (ما) يَحُلّ

محلهُ ، ولاسم مصدرٍ عَمل " [٥]

وهو بهذا يشير إلى عمل اسم المصدر فذكر عمله ملحقاً بعمل المصدر كأنّ عمل المصدر هو الاساس أما عمل اسم المصدر فهو بمثابة الفرع عليه .

---

(١)هكذا ورد الشاهد في شرح الاشموني : ٣٣٦/٢ ، أما في موطأ مالك فقد وردت كلمة امرأته بدلاً من زوجته ينظر : الموطّأ كتاب الطهارة : باب الوضوء : ٤٣.

(٢) ينظر : الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته وأثره ، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به ، عبد الرحمن بن معاضة الشهري : ٥٩٧

(٣)ينظر : شرح الأشموني : ٣٣٦/٢

(٤) ينظر : شرح الأشموني : ٣٣٦/٢

(٥) شرح ابن عقيل ٩٣/٣

الخاتمة

يتضح لنا مما سبق عرضهُ من مفهوم المصدر واسم المصدر والفروق اللفظية والدلالية بينهما على نحو ما اوردته المصادر النحوية والصرفية انهما يتفقان في نقطتين اساسيتين وهما :

الأمر الاول : اتفاقهما في الدلالة على الحدث مجردًا من الزمن

الامر الثاني : اتفاقهما في العمل إذ إنهما كليهما يعملان عمل فعلهما .

هذا ما اشتملت عليه تلك المصادر الا أن البحث وتقصي الشواهد الفصيحة يقودانا إلى النتيجة الآتية لا يأتي اسم المصدر على شكل واحد ، بل يأتي بثلاثة اشكال : اولها ماكان مُصَدَّرًا بالميم مثل المضرب والمحمدة والميثاق ويبدو لنا أن هذا النوع اقرب ما يكون إلى المصدر الميمي وعلى هذا يمكن أن نخرجه من مفهوم اسم المصدر ويعزز هذا أنه لا يعمل عمل المصدر باتفاق النحويين .

واما الثاني من أنواع اسم المصدر فهو العلم مثل يسارٍ وفجارِ وبَرَّة ، فمن الشواهد التي وردت فيها هذه الالفاظ لم نجد بينها شاهدًا يبين انها تعمل عمل فعلها ، كما يتضح من قول الشاعر :

إنّا اقتَسَمْنا خُطتينْا بَيْنَنَا فحملتُ برة، واحتملتَ فجارِ

ومن الواضح من هذا الشاهد ان كلمة (فجارِ) و(بَرّة) وردتا غير عاملتين وبهذا فقدتا صفة من صفات الحاقها بالمصدر .

وهنا يحق للباحث أن يسأل نفسه عن مدلول العلمية في مثل هذه الالفاظ فالعَلَمُ في اصطلاح النحاة مادلَّ على ذاتٍ معينة وهذه الالفاظ لا تختصُ بذاتٍ محددةٍ

وإنما تشيرُ إلى معنىً مفهومي ففجارِ تدلَّ على الفجور وبرة تدل على البر بمفهومها العام وبهذا لا نرجح أن تكون من اسماء المصادر .

اما النوع الثالث من أنواع اسم المصدر وهو مادل على عينٍ ومنه جاءت الشواهد الشعرية والنثرية مثل الكفر والعطاء والكلام فمن الواضح أن هذه الالفاظ اقربُ إلى الدلالة على الاعيان منها إلى الأحداث، فالكلام هو ما يلفظهُ المتكلم من الفاظ وليس الحدث لان للحدثِ لفظاً خاصًا به للدلالة عليه على وفقِ قوانين الصرف هو تكليم لان فعله كلّم ، وعطاء اسمٌ يدلُّ على ما يُعطى ، لا على حدث الإعطاء .

وعلى هذا النحو ننظرُ إلى التفرقة بين تكليم وكلام ، فمن الواضح ان كلمة (تكليم) مصدرٌ للفعل كَلَّم بحسب قواعد الصرف المعروفة ، وهو دالٌّ على الحدث ، وأما (كلام) فإننا ننظر إليها على أنها ما ينشأُ

من فعل التكليم من جملٍ وعبارات (فكلام) هنا دالٌّ على ذاتٍ ذهنية أو قولية وهو بهذا يعني ما عبّر عنه النحويون في تعريفهم للكلام والتفرقة فيه بين الكلام المفيد والكلام غير المفيد، فهو عبارةٌ عن مجموع ما يتركب منه الكلام من اسمٍ أو فعلٍ أو حرفٍ ، وعلى هذا لا نعدهُ دالاً على الحدث وإنما على ما ينشأ من الحدث.

بناءً على هذا النظر تخرجُ طائفة كبيرةٌ مما عُدَّ من اسم المصدر ذلك لخلوهِ من الدلالة على الحدث ، وقد سبق أن ذكرنا ان ما يعده النحويون من اسم المصدر مما كان علمًا فهو في الحقيقة لا يدلُّ على الحدث فهو لا يشتركُ مع المصدر في الدلالة وهو بهذا يخرجُ من باب اسم المصدر أيضًا .

وفي رأينا وبناءً على ما قدمناه هنا يتبقى من أقسام اسم المصدر قسمٌ واحدٌ يشترك مع المصدر في الدلالة وهو اسم المصدر الدال على الأمر فهو يتضمن معنى الحدث المأمور به.

إن اساس هذا الحكم على اقسام اسم المصدر في مصادر النحويين والصرفيين هو تضمّن كل قسمٍ الدلالة على الحدث لانها المعيار الوحيد الذي يمكن الركون إليه في المفهوم ولأنه المعوّل عليه في التفرقة بين المصدر والفعل كما ذكرنا مرارًا ، وهو مقياسٌ صالحٌ للتفرقة بينهما أي بين المطلق والمقيد .

اما النقطة التي يختلفان فيها فهي أن اسم المصدر يقل عن حروف المصدر وهذا الفرق هو الوحيد الذي ذكره النحاة ، ولكننا نرى أن هذا الفرق ليس فرقًا جوهريًا نركز إليه في التفرقة بينهما ؛ لأن كثيرًا من الصيغ المشتقة وغير المشتقة تتعدد اشكالها ، مثال ذلك صيغ المبالغة والصفة المشبهة ، ولهذا نستطيع القول إن اختلاف اسم المصدر عن صيغة المصدر ربما ترجع إلى اسباب لهجية من لهجات اللغة العربية أو إحدى اشكال التوسع اللغوي بتعدد الصيغ .

المصادر والمراجع :

_ القرآن الكريم

- إرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك ، برهان الدين ابن القيمّ ، تحقيق : محمد بن عوض بن محمد السهلي ، أضواء السلف ، ٢٠٠٢ م .
- إعراب القرآن وبيانه ، محي الدين درويش (١٤٠٣هـ) ، دار الارشاد للشؤون الجامعية —سورية ، ط٤ ، ١٤١٥ هـ .
- أمالي ابن الشجري ، أبو السعادات ابن الشجري ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، ط١، مكتبة الخانجي ، ١٩٩١م .

- الانصاف في مسائل الخلاف ، ابو البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق : محمد محي عبد الحميد ، المطبعة التجارية الكبرى ، مصر .
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- بدائع الفؤائد ، ابن قيمّ الجوزية ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، دار عالم الفؤائد .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ابو حيان الاندلسي ، تحقيق : حسن هنداوي ، ط١، ١٩٩٨ م.
- تسهيل الفؤائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفؤائد : محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ) مجموعة من المحققين ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ م.
- جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني ، مراجعة د. اسماعيل العقباوي ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٧م .
- الخصائص ، ابو الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ، المطبعة الرحمانية بمصر سنة ١٣٤٧ .
- ديوان عمر بن ابي ربيعة ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، ط٢، بيروت ، ١٩٩٦ م .
- ديوان عمرو بن شبيم وهو القطامي التغلبي ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي واحمد مطلوب ، دار الثقافة ، ط ١، بيروت ١٩٦١ م .
- ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم عباس عبد الساتر ، بيروت ، ١٩٨٤م.

- الشاهد الشعري في تفسير القرآن اهميته واثره ، ومناهج المفسرين في الاستشهاد ، عبد الرحمن بن معاضه الشهري ، مكتبة دار المنهاج ، الرياض ، الرياض ، ١٤٣١ هـ .
- شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (٧٦٩هـ) ، ط ١٣ ، ١٩٦٢م .
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك ابو الحسن الاشموني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- شرح الرضي ، الاستربادي على الكافية ، تصحيح وتعليق : د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، سنة ١٩٧٣م .

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الطلائع القاهرة ط١، ٢٠٤٤م .
- شرح قطر الندى لابن هشام الانصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١٣ ، دار الفكر .
- الصحاح وتاج العربية ، الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا ، ط٤ ، ١٩٩٠م.
- الصرف الكافي ، ايمن امين عبد الغني ، ومراجعة د:عبده الراجحي ،ود. رشدي طعيمة ،ود. محمد علي سحلول ، ود. إبراهيم إبراهيم بركات ، دار التوفقية للتراث ، القاهرة ط٥ ، ٢٠١٠م .
- طريق الهجرتين وباب السعادتين ، الامام ابو عبد الله محمد بن ابي بكر، ابن قيم الجوزية ، تحقيق : محمد أجمل الاصلاحي ، ورائد أحمد النشيري ، ط١، دار عالم الفوائد ، ١٤٢٩ هـ .
- العُدّة في إعراب العُمدَة ، بدر الدين ابو محمد عبدالله ابن الامام العلامة ابي عبدالله محمد بن فرحون ، تحقيق : مكتب الهدى لتحقيق التراث (ابو عبد الرحمن عادل بن سعد) ، دار الإمام البخاري ،ط١، الدوحة .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، مكتبة لسان العرب ، مصر ١٩٩٤م .
- اللمع في العربية ، ابن جني ، تحقيق فائز فارس ، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع الاردن ١٩٨٨.
- الكتاب : سيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية للكتاب مصر ، ط٢، ١٩٧٧م.
- مجالس ثعلب ، أحمد بن يحي ثعلب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٥ ، ١٩٨٧م .
- المقاصد النحوية في شروح الألفية ، محمود بن أحمد العيني ، دار صادر بيروت .
- المقتضب ، المبرد تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.
- الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد بن محمد بن أحمد الافغاني (١٤١٧ هـ) ، دار الفكر ،بيروت ، لبنان ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .
- الموطأ: مالك بن أنس ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار التراث العربي ، بيروت ١٩٨٥م .